تقدير موقف حول

الأبعاد الجيوستراتيجية لصفقة القرن

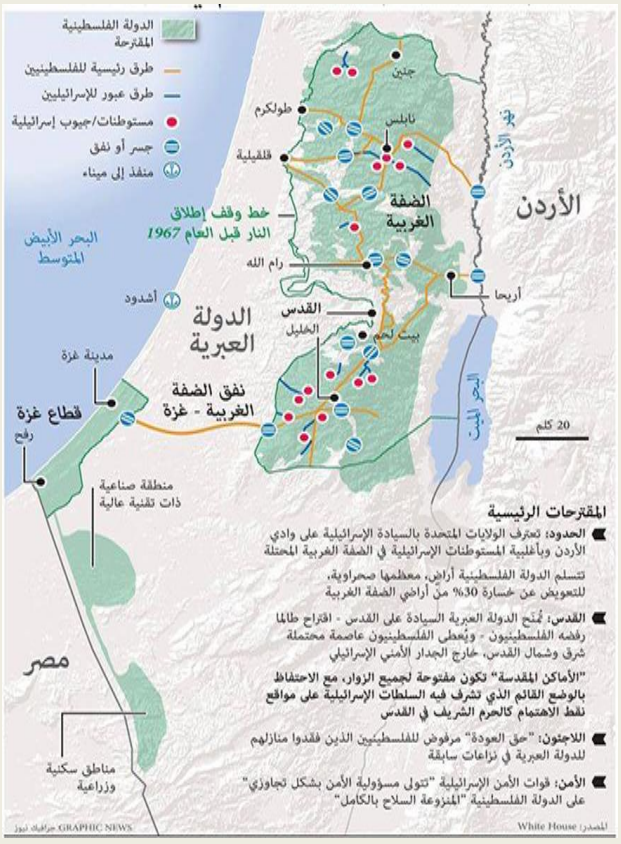

إعداد

د. إبراهيم محمود حبيب

المختص بالدراسات الإقليمية والأمن القومي

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات

1441هـ - 2020م

المحتويات

مقدمة:..... 3

أولاً: طبيعة واعتبارات تصميم الصفقة..... 3

ثانياً: الأبعاد الجيوستراتيجية المتوقعة للصفقة..... 5

خلاصة:..... 8

||| تقدير موقف حول الأبعاد الجيوستراتيجية لصفقة القرن |||

مقدمة:

بمجرد انتهاء المؤتمر الصحفي للرئيس الامريكي دونالد ترامب في 28 يناير 2020 الذي أعلن فيه عن صفقة القرن، نشر البيت الأبيض على موقعه الرسمي الوثيقة الرسمية للصفقة التي وقعت في (181) صفحة مُتضمنة الرؤية الأمريكية للسلام والموضحة على الخريطة المرفقة للدولة الفلسطينية[i] والتي يبدو أنه تم تصميمها بوقائع جيواستراتيجية أوجدتها دولة الاحتلال على الأرض ويُراد شرعنتها لاستكمال مخطط التصفية والتهجير للسكان الفلسطينيين في مراحل لاحقة دون الأخذ بعين الاعتبار أية مصالح فلسطينية، وهو ما سنُحاول توضيحه من خلال قراءة في طبيعة واعتبارات تصميم الصفقة، والابعاد الجيوستراتيجية لها، وفيما يلي التفصيل:-

أولاً: طبيعة واعتبارات تصميم الصفقة[ii]

1. تدّعي الوثيقة أنه تم تصميم الصفقة بـ روح قرار مجلس الأمن الدولي (242) الذي لا يُلزم دولة الاحتلال والولايات المتحدة قانوناً بتزويد الفلسطينيين بنسبة (100%) من أراضي ما قبل عام 1967. آخذةً بعين الاعتبار مطالبات دولة الاحتلال القانونية والتاريخية الصحيحة خصوصاً في مدينة القدس التي لن تُقسم وستبقى عاصمة مُوحَّدة لدولة الاحتلال التي سيقع على عاتقها حماية الأماكن المقدسة في المدينة مع الحفاظ على الادارة الاردنية للمسجد وضمان حرية العبادة لاتباع الديانات الثلاث.

2. تؤكد الوثيقة أن الصفقة تُلبي المتطلبات الأمنية لدولة الاحتلال؛ من خلال البنود التالية:-

- سيكون غور الأردن الذي يُشكل ربع مساحة الضفة الغربية تحت سيادة دولة الاحتلال بعد ضمه إليها (وهو أمر حاسم للأمن القومي الصهيوني). بينما سيُسمح للفلسطينيين من سكانه بالعمل في أراضيهم وفقاً للمصلحة الصهيونية وبعد الحصول على التراخيص تمنحها لهم دولة الاحتلال.
- ستحتفظ دولة الاحتلال بالسيادة على المياه الإقليمية والموارد الطبيعية للدولة الفلسطينية، التي تعتبرها حيوية لأمنها. وإلى أن تقوم الدولة الفلسطينية بتطوير ميناء خاص بها؛ يُمكنُها الاستفادة من مينائي حيفا وأسدود واستخدام مرافقهما في تصدير واستيراد البضائع دون المساس بأمن دولة الاحتلال.
- الدولة الفلسطينية يجب أن تكون منزوعة السلاح ولا يحق لها إبرام أية اتفاقيات مع دول أُخرى إلا بعد أخذ الموافقة دولة الاحتلال التي ستحتفظ بالسيطرة الكاملة على الحدود البرية والمنافذ والمعابر الفلسطينية.

- خطوط المواصلات (الجسور والانفاق والطرق) التي ستربط أجزاء الدولة الفلسطينية ستكون تحت سيادة دولة الاحتلال.

3. ستستفيد دولة الاحتلال من وجود حدود آمنة ومعترف بها ولن تضطر لاقتلاع أي مستوطنات؛ لأنه سيتم دمج الغالبية العظمى منها إلى دولة الاحتلال مع تجنُب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود، وتعزيز التنقل للطرفين داخل دولتهم ووفقاً للمقترح التالي:-

- دمج حوالي (97%) من المستوطنين في الضفة الغربية في دولة الاحتلال، ويبقى (3%) فقط داخل جيوب في عمق الدولة الفلسطينية وسيتمكنون من التحرك والوصول إلى دولتهم عبر طرق وممرات تقع تحت سيطرة دولة الاحتلال.

- دمج (97%) من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراضي الدولة الفلسطينية بينما يبقى (3%) في جيوب داخل دولة الاحتلال (شرق الجدار في الغور وغرب الجدار داخل الكتل الاستيطانية) وسيتمكنون من التحرك والوصول إلى دولتهم عبر طرق وممرات تقع تحت سيطرة دولة الاحتلال.

4. ستسمح الصفقة بإجراء تبادل للأراضي، حيث ستوفر دولة الاحتلال مناطق مأهولة وغير مأهولة بالسكان لمُبادلتها مع الدولة الفلسطينية وهي:-

- المناطق المأهولة: تقع في منطقة المثلث وتشمل المدن والقرى التالية: كفر قرع ، عرعرة ، باقة الغربية ، أم الفحم ، قلنسوة ، الطيبة ، كفر قاسم ، الطيرة ، كفر برا، جلجولية.

- المناطق غير المأهولة: سيتم استخدامها لتوسيع قطاع غزة لتعزيز تطوره ونجاحه؛ ويسهل دمج دولة فلسطين في الاقتصاد الإقليمي والعالمي بحسب الوثيقة. وتتوزع المناطق غير المأهولة على منطقتين منفصلتين على خط الحدود المصرية مع دولة الاحتلال:

1) **الأولى:** على بعد (15) كم جنوب معبر كرم أبو سالم، وبمحاذاة منطقة (بني نتسريم) وسيتم استخدامها لبناء تجمعات صناعية.

2) **الثانية:** على بعد (60) كم جنوب معبر كرم أبو سالم مقابل مستوطنة (متسبي رمون) وسيتم استخدامها لبناء تجمعات سكانية وزراعية.

5. بحسب ما ورد في الوثيقة ستمنح الصفقة الفلسطينيين في غزة مستقبلًا مزدهرًا من خلال توسيع قطاع غزة في الأراضي المحتلة عام 1948 القريبة من قطاع غزة كما هو موضح في الخريطة والتي يُمكن بناؤها بسرعة لتلبية الاحتياجات الانسانية الملحة في حال تنفيذ الشروط التالية:-

- وقف إطلاق النار مع دولة الاحتلال بالكامل وتجريد غزة من السلاح لضمان عدم تمكن حماس والجهاد الاسلامي من إعادة بناء قوتهما العسكرية من جديد، وأنه بدون ذلك لن تحدث تحسينات كبيرة للسكان.

- بناء هيكل حُكم يسمح للمجتمع الدولي بوضع أموال جديدة بشكل مريح في الاستثمارات التي لن تدمرها الصراعات المستقبلية المتوقعة.

6. ترى الوثيقة أن اللاجئين هم اليهود الذي هاجروا من الدولة العربية إلى دولة الاحتلال قبل عام 1948 وأنه يجب العمل على تعويضهم بالتعاون مع الدول العربية[iii]، أما اللاجئين الفلسطينيين فلا حقوق لهم، وسيتم حل قضيتهم من خلال مسارين:

- توسيع قطاع غزة باتجاه مناطق في صحراء النقب على الحدود المصرية غير مُتواصلة جغرافياً بالقطاع إلا عبر ممرات اسرائيلية، مع تهيئة بيئة اقتصادية لتحسين ظروف سكان القطاع واستيعاب اللاجئين.

- دمج اللاجئين الآخرين في الدول التي يقيمون فيها، وآخرين في دول إسلامية لم تُسمّها الصفقة.

ثانياً: الأبعاد الجيوستراتيجية المتوقعة للصفقة

بتحليل موضوعي لما تضمنته الوثيقة من بنود، وقراءة في الوقائع الميدانية التي فرضتها دولة الاحتلال على الأرض في الضفة الغربية، واستحضار للمخططات الصهيونية السابقة لتصفية القضية الفلسطينية نخلُص إلى نتيجة مهمة مفادها أن طبيعة الصفقة جيواستراتيجية وليست سياسية، ويمكن قراءة أبعادها في النقاط التالية:-

1. بنود الصفقة مطبقة على الأرض بنسبة تزيد على (80%) وأن الاعلان عنها جاء لِشرعنة الاجراءات الصهيونية على الأرض فقط؛ حيث سيطرت دولة الاحتلال على مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ذات الأهمية العسكرية كالتلال والمرتفعات والممرات الحاكمة، ومناطق الموارد الطبيعية، لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية، وللحد من التمدد العمراني الفلسطيني، وليصل إجمالي ما تُسيطر عليه حوالي (42%) من أراضي الضفة الغربية موزعة على النحو التالي[iv]:-

- (12.4%) مصنفة كـ محميات طبيعية وحدائق وطنية موزعة على (48) موقعاً في الضفة، (88%) من مجموع مساحات تلك المحميات يقع في المنطقة (C) و(12%) في المناطق (B)

- (11%) مساحة المستوطنات وملحقاتها، حيث تضم هذه المساحة (503) مستوطنة، يقطنها أكثر من مليون شخص منها (474) مستوطنة في الضفة الغربية و (29) بالقدس[v]. (حجم الاستيطان لا يوازي النمو الطبيعي للسكان لذلك يُعتقد أن هذا الرقم مُبالغ فيه بهدف المُساومة عليه في مراحل قادمة).

- (18.5%) مناطق مصنفة عسكرية ومغلقة يُمنع على الفلسطينيين البناء أو التصرف بها.

2. كل بنود الصفقة دون استثناء راعت البعد الأمني لدولة الاحتلال دون الالتفات لأي مصالح فلسطينية فقد مزقت تلك الصفقة الضفة الغربية وفقاً للخريطة المرفقة إلى (3) كتل سكانية فلسطينية كبرى:

- **الكتلة الشمالية:** تضم نابلس وجنين وطولكرم.
- **كتلة الوسط:** تضم رام الله والبيرة.
- **كتلة الجنوب:** تضم الخليل وبيت لحم.

وبسبب الطرق الالتفافية والجسور والمناطق الأمنية الصهيونية تمت تجزئة الكتل الثلاث إلى (6) كنتونات، وتم تمزيق الكنتونات الست إلى حوالي (68) معزلاً، مع وجود (700) حاجز مما يعني استحالة قيام أي كيان فلسطيني حقيقي بالمفهوم السيادي والقانوني ولو بحده الأدنى.

3. الصفقة صُممت في الأساس كي يرفضها الفلسطينيون؛ فهي لا تُعطي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية كما صرح بذلك (نتنياهو) في رده على مخاوف المستوطنين حيال إقامة دولة فلسطينية كما تطرح الصفقة، حيث رد بالقول (ربما لا تكون هناك دولة فلسطينية). فوفقاً لما ورد في الصفقة (في حال نجاح المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي خلال السنوات الأربع القادمة لن يكون هناك اعتراف أمريكي واسرائيلي بالدولة الفلسطينية الموعودة إلا بعد تنفيذ الفلسطينيين للشروط التالية:-

- الاعتراف الفلسطيني بيهوديّة الدولة الإسرائيلية.
- تقوم السلطة الفلسطينية بتفكيك وتسليم سلاح التنظيمات الفلسطينية، وتحديداً حركتي حماس والجهاد الإسلامي.
- حتى لا تُشكِّل الدولة الفلسطينية أي خطر على الأمن القومي الإسرائيلي يُحظر على الفلسطينيين القيام بالآتي:-

1) رفع أي قضية ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل أمام المحكمة الجنائية، أو محكمة العدل العليا أو أي محكمة أخرى.

2) اتخاذ أي خطوة تجاه أي مواطن إسرائيلي أو أميركي خارج إطار النظم القضائية الإسرائيلية أو الأميركية.

3) تقديم أي دعم لعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين.

4. الصفقة لا تُقدم حلولاً لقضايا الخلاف بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني بقدر ما ستُفجر صراع كبير في المنطقة؛ لأنها ستقضي على خيار السلام الذي كان يتبناه بعض الفلسطينيين والعرب.

5. يبدو أن تطبيق الصفقة سيتم بموافقة ومشاركة العديد من الأنظمة العربية، حيث شارك سُفراء الامارات والبحرين وعُمان في حضور مؤتمر ترامب لإعلان عن الصفقة، ومُشاركتهم السابقة في ورشة المنامة الاقتصادية مع عدد آخر من الدول العربية. إن هذه المواقف تضع الفلسطينيين للمرة الأولى أمام مسؤولياتهم للدفاع عن وجودهم وحقوقهم دون التعويل كثيراً على مواقف الدول العربية.

6. ثمةً احتمال كبير بأن ما نُشر ليس كامل الصفقة التي جرى الحديث عنها قبل عامين والتي كانت تتضمن إقامة الدولة الفلسطينية في سيناء بحسب ما صرح به الرئيس ترامب سابقاً، وما يُعزز هذه الاحتمالية هو عدم إلزامية الصفقة للطرفين بالمفاوضات بل تركت الأمر لاختيار الفلسطينيين، فبحسب بيان البيت الأبيض فإن الأمر متروك للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين لاتخاذ إجراءات شجاعة وجريئة لإنهاء الجمود السياسي، واستئناف المفاوضات على أساس هذه الرؤية، وإذا كان لدى الفلسطينيين مخاوف بشأن هذه الرؤية، فيجب عليهم طرحها في سياق مفاوضات مع الإسرائيليين وفي المقابل فإن اسرائيل ستلتزم بتجميد النشاط الاستيطاني خلال السنوات الأربع القادمة في الأراضي المقترحة للدولة الفلسطينية وفقاً للخطة. وبالتالي فإن هذا الطرح يُعطي مؤشر واضح أن ما أعلن عنه ليس إلا المرحلة الأولى، إن ذِكر عدم الترحيل القصري للسكان في هذه المرحلة يشي بأنه قد يكون وارداً في المراحل القادمة، إضافة إلى ذكر المطالبات القانونية والتاريخية الصحيحة لدولة الاحتلال في أراضي فلسطين التاريخية بحسب ترامب بل ومُطالبته العرب بالاعتذار عن الخطأ التاريخي الذي ارتكبوه عام 1948 عندما حاربوا دولة الاحتلال عند اعلان قيامها[vi] يُرجّح أن هذه المرحلة هي جزء من ثلاث مراحل كما يُعتقد:-

- **الأولى:** تم الاعلان عنها وستستمر لأربع سنوات سواء وافق الفلسطينيين عليها أو لم يوافقوا حتى تتمكن دولة الاحتلال من استكمال سيطرتها على المنطقة (C) في الضفة الغربية.
- **الثانية:** يعتقد الباحث أنها ستتمثل باستكمال مخطط التصفية وتنفيذ ما عجزت عنه دولة الاحتلال في عام 1948 والذي يتمثل بالاتي:-

1) شن عدوان واسع النطاق على قطاع غزة لا يستهدف نزع سلاح المقاومة بقدر ما سيستهدف تهجير السكان إلى سيناء المصرية تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية عليها.

2) تنفيذ عمليات تهجير قصري لما تبقى للفلسطينيين في المناطق (C) وأجزاء من مناطق (B) إلى الدولة الفلسطينية العتيدة في سيناء.

- **الثالثة:** استكمال عمليات الترحيل والتهجير لغالبية الفلسطينيين من الضفة الغربية والداخل المحتل للدولة الفلسطينية في سيناء وهذا يتوافق مع ما صرح به الرئيس ترامب عام 2017 في حديثة عن صفقته للسلام التي لم تكُن مُعلنة والتي تحدث فيها عن دولة فلسطينية في سيناء.

خلاصة:

- الصفقة ليست للحل سياسي بل لكسب الوقت لاستكمال التصفية ثم ترحيل الفلسطينيين إلى سيناء.
- فهل سينتظر الفلسطينيون استكمال مراحلها حتى يتم تشريدهم مرة أخرى؟
- أم أنهم سيلقون بخلافتهم جانباً ويواجهوا الصفقة مُتحدين؟
- أسئلة ستُجيب عليها قابل الأيام.

والله ولي التوفيق،

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات

---

[i] JORDI BOU, Graphic shows key points in Trump's Middle East peace plan, Graphic News, FEBRUARY 5, 2020, https://www.graphicnews.com

[ii] Peace to Prosperity , Avision to Imrove the lives of the Palestinian and Israeli people, White House, January 2020.

[iii] كلمة محمود عباس عن «صفقة القرن» - كاملة - في جامعة الدول العربية (فيديو)، 2020/02/01، على الرابط التالي، https://www.youtube.com/watch?v=V1_RZhsoyCQ

[iv] عبد الرحمن منصور، خريطة الضفة والاستيطان ومشروع فلسطين الجديدة، 26 مايو 2019، على الرابط التالي، https://www.alaraby.co.uk

[v] (503) مستوطنات وأكثر من مليون مستوطن بالضفة والقدس، 2019/06/24، عرب 48، على الرابط التالي، https://www.arab48.com

[vi] في تحد صارخ للعرب والفلسطينيين.. شاهد لحظة إعلان ترامب لتفاصيل صفقة القرن، 2020/01/28، الجزيرة مباشر، على الرابط التالي، https://www.youtube.com/watch?v=psxwFIH4taw